اجمع سياسيون وصحفيون عراقيون على ان مسودة قانون حماية الصحفيين بحاجة الى تعديلات جوهرية، وان الجهة التي أعدته ارتكبت أخطاء عديدة على صعيد الصياغة والأفكار، فيما اختلفوا حول أساس الحاجة اليه من عدمها.
جاء ذلك، حين ضيفت أمس الاثنين مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون النائب احمد الجلبي في ندوة حضرها مجموعة كبيرة من الزملاء العاملين في الوسط الإعلامي والصحفي لمناقشة مسودة قانون حماية الصحفيين العراقيين المعروض على البرلمان.

جلسة مفتوحة تعاين ثغرات المسوّدة وتطالب بتجاوزها

سياسيون وصحفيون من (المدى): قانون حماية الصحفيين يكرس مرجعية النقابة ويغفل حرية التعبير

جانب من الفعالية التي اقامتها المدى

■ زياد العجيلي

■ عبد الستار البيضاني

■ قحطان عدنان

■ صادق الصحن

بغداد / سها الشيخلي
تصوير / ادهم يوسف

ملاحظات عامة

الجلسة التي أدارها الزميل عدنان حسين، شهدت اختلافات عديدة في وجهات النظر، وسجل فيها العديد من الملاحظات حول مسودة القانون، وانفتح الحوار الى معاينة الخلل في التشريعات العراقية المتعلقة بالعمل والضمان، الى جانب قضايا النشر وحرية التعبير.

والى جانب إصرار النقابة الى وصف الصحفي بانه المنتمي اليها فقط، سجل صحفيون شاركوا في الندوة ملاحظات تتعلق بضبابية نصوص فيها، وعدم تمكنها من تامين الوصول الحر للمعلومة.

وقال الإعلامي عبد الحليم الرهيمي انه وبعد ما كتبت عن القانون في الصحف اجد ان هناك اعتراضات ابداها صحفيون واعلاميون، وانا مع تلك الآراء، وكما قالوا فان القانون هو لحماية الحكومة وليس لحماية الصحفيين.

مخاوف غير مبررة

بينما وجد الزميل حميد قاسم الزملاء في نقابة الصحفيين متحسسين من اية ملاحظة تقدم بشان القانون، واعرب عن أمله في ان تزاح هذه الحساسية لاننا نعمل جميعا من اجل الصحافة والصحفيين.

ويرى الزميل قاسم ان فكرة حماية الصحفيين تأتي في ظل وجود دستور يضمن حرية الوصول الى المعلومة، وتابع: "في تقديري يجب ان يكون هناك قانون يكفل حرية النشر".

وعن الفقرة (٢) من المادة الأولى من نص القانون أشار قاسم الى ان هناك كثيرا من الصحفيين البارزين غير منتمين للنقابة مع العلم ان للصحفي حقا في الانتماء الى اي حزب او نقابة، وعن المادة (٦) المتضمنة حق الصحفي بالاطلاع على التقارير أشار الزميل قاسم إلى ان هذه الفقرة مطاطة ومفتوحة، فربما تأتي حكومة متعسفة ومن يضمن لنا ان لا يأتي شخص له نزعات دكتاتورية. وقال: "هذه الفقرة تعني ان يسلم الصحفي نفسه ويضع القيد بيده باسم المصلحة العامة، فباسم المصلحة العامة كما نعلم حدثت كوارث.

عودة إلى الماضي

لكن النائب احمد الجلبي، وهو قيادي في التحالف الوطني، يرى ان فكرة قانون حماية الصحفيين مرفوضة أساسا، ذلك لان الصحفي لا يختلف عن بقية المواطنين، والا لكان لكل فئة في المجتمع قانون للحماية، ان تعبير حماية لفئة معينة يفرض واجبات وقيودا على الصحفي.

وأضاف: "قلت في مجلس النواب إن تعريف الصحفي هو من ينتمي الى نقابة الصحفيين وان ذلك يعني العودة الى ماض عجيب، فكل الأخبار في الانترنت تعتمد على مواطنين بسطاء لديهم موبايل فقط، ومع ذلك اثروا في الرأي العام العالمي، فاذا حددنا الصحفي بالانتماء الى النقابة فهل يعني ان الآخرين غير صحفيين، علينا ان نلغي كل هذا القانون كما علينا الحديث عن قانون الحصول على المعلومات بدلا منه.

وأوضح ان حرية الصحفيين في الحصول على المعلومات هي الأساس، مشيرا الى ان العراق، بهذه القوانين، يتحول الى تلك الدول التي بدأت تسقط، ففي مصر مثلا حدث تباين هائل بين المسؤولين والصحفيين والذي كان السبب في سقوط مبارك، علينا ان نشرع قانونا لحرية الحصول على المعلومة فقط.

الجلبي قال في مداخلته إن الشباب يعارضون القانون، مبينا ان ٦٠ بالمئة من الشعب العراقي هم من فئة الشباب الذين لا يتجاوزون الـ ٢٥ سنة، مشددا على ان هذه الفئة تعاني من حرمان شديد.

وأضاف الجلبي ان الصحافة العراقية لم تقم بواجبها في قضية معالجة وكشف حالات الفساد في العراق، سائلا الإعلاميين "ما هي المعلومات المتوفرة لديكم حول مجموع ما دخل للدولة العراقية من الأموال في السنوات الست الماضي، طارحا سؤالا آخر "هل يستطيع صحفي معرفة وزارة لم تنفذ واجباتها وأنفقت ضعف ما خصص لها؟"، متابعا أن هنالك قضايا أتت بصورة سريعة لمعالجة موضوع الكهرباء، واصفا اياها بالفاشلة، متسائلا "هل ان احدا من الصحفيين يستطيع تحديدها بالشكل الكامل؟"، فضلا عن الـ fms هل احد من الصحفيين يعرف كم المبالغ التي دفعت الى هذا الصندوق من قبل الحكومة العراقية؟، مضيفا هل احد يعرف كم المبالغ التي دفعت الى مكتب الـ pco في السفارة الأمريكية؟. وتساءل الجلبي "هل تحاسب الصحافة من يدعي انه سيبني مئات الآلاف من المنازل لمعرفة كمية البناء التي تمت؟" موضحا هل هنالك صحفي كتب مقالا عن عدد مشاريع الإسكان التي تم تنفيذها ومدى إمكانية المواطن البسيط العادي في الحصول عليها، مشددا على عدم وجود كفاءة مهنية في الوصول الى المشاكل الحقيقية، مستدركا بالقول إن هذه نقطة ثانوية بالمقارنة مع صعوبة الحصول على المعلومة. وعلى ما يقول الجلبي فإنه في العراق يوجد قانون يخص لكل عمل جيد العقوبة الجيدة، معللا الأمر كون الذي يؤدي عملا جيدا في جو فاسد يهدد كل الأطراف الفاسدة وبالتالي يتعرض الى العقوبة.

وأكد الجلبي أن الأمل موجود بالشباب والجيل القادم في ان يكون هنالك نطاق اكبر لحرية الصحافة، لاسيما الاستقصائية التي هي في العراق شبه معدومة. وردا على سؤال طرحه مراسل "المدى" عن موقف التحالف الوطني من مسودة القانون خصوصا بعد أن أكد النائب حسن السنيد في ندوة سابقة انه يقف معه وسيصوت عليه نفى الجلبي مناقشة المسودة داخل التحالف، معربا عن اعتقاده بوجود عدد كبير داخله لا يؤيدون هذا القانون، معربا عن وجهة نظره بأن الشيء الضروري الذي يحتاجه الصحفي هو قانون حرية الحصول على المعلومات الذي يمكن الصحفي من الحصول على المعلومات لاي مواطن وليس الصحفي فحسب والطرف الرسمي يجب ان يكون ملزما بتزويد المواطن بها.

أغراض تعبوية

من جهته، قال الزميل عبد الستار البيضاني رئيس تحرير جريدة الصباح: "إن القانون وجد لأغراض تعبوية، ولا ادري ما هو النص الذي نناقشه الان وأمامي قانونان، واعتقد ان هذا القانون يصادر حرية الصحفي فالدولة هي التي تقود وتقول لا تعطوا سيارات، وأراضي للصحفيين الا بعد الانتماء للنقابة وهذا يعني انني مثلا (لدي خدمة في الصحافة ٢٧ سنة) لا أكون صحفيا إلا ان انتميت للنقابة؟".

وتداخل مدير الجلسة، الزميل عدنان حسين، معلقا على خبر مفاده ان خريجي كلية الإعلام تقدموا بطلبات تعيين على خلفية دعوة النقابة اليهم، من اجل التعيين في دوائر الدولة. وتساءل: "هل النقابة وكالة للتعيين ام انتماء للنقابة؟". وتابع: "لست ضد تعيين الناس ولكن ذلك ليس من مهمة النقابة". زياد العجيلي المدير التنفيذي لمرصد الحريات الصحفية أشار إلى أن النظام الشمولي ما زال موجودا بيننا ولكن بأسلوب مختلف، حتى في التوظيف الذي أشاروا اليه، ما زالت عندنا الحكومة هي الأساس، نحن نخلق من جديد القائد الضرورة. وتابع: "هذا القانون لا يحتاج للمناقشة، لكن أعضاء البرلمان قالوا يجب إصدار قانون لحماية الصحفيين، القانون يشير الى حماية الصحفيين العراقيين العاملين ولكن ما هو مصير الصحفي الأجنبي؟".

تهديدات حكومية

ونوه الإعلامي صادق الصحن من شبكة الإعلام العراقي عن موضوعة الوصول الحر للمعلومة وروى انه حصل على "معلومات خطيرة عن إرهابيين وهي موجودة في الأرشيف، وبعد ذلك بفترة قصيرة جاءنا تهديد بنص مذيل بكلمة (وعلى الباغين تدور الدوائر)".

وفي ذات السياق، ذكر عدنان حسين بانه "كتب مقالا في لندن انتقد فيه عمل رئيس الوزراء وجاءته رسالة عبر البريد الالكتروني تقول له (لو كنت في بغداد لقتلناك مثل الكلاب)".

الإعلامي حسام الحاج يرى أن ما عرض على مجلس النواب انما هو تضليل للصحفيين، المسودة التي قرأت تحتوي على ١٧ مادة، وبعد الاعتراض قالوا ان بعض المواد قد عدلت، ولا ادري من هو الذي عدل تلك المواد؟ ليس لنا الاعتراف باي تعديل سواء كان للنقابة او لغيرها.

وقال الحاج ان هدف القانون هو تكريس مرجعية النقابة، ومن هذا تبدأ الهوة، فالنقابة تراهن على توزيع قطع الأراضي لكننا لسنا في دولة مغانم، لا نريد أن نأخذ حصصنا وينتهي الموضوع. المفروض ان نأخذ قانونا يوفر لنا الوصول الى المعلومة بشفافية، ويوفر لنا الديمقراطية والاقتراب من معايير الرسالة الحقيقية من فساد إداري وشؤون الإدارة، ان مفهوم الصحافة الاستقصائية هي الصحافة غير الموجودة الان، هذا القانون في واد والعمل الصحفي في واد آخر. وتابع الحاج أن التعديلات التي جرت غير واقعية مثلا المادة (١٥) لم تعدل والتي تقول (تلتزم دوائر ومؤسسات... الخ)، انا لا افهم اي عقد تعينه المادة المذكورة فكل العقود التي تجري بين اثنين وهي شريعة المتقاعدين فكيف تنظم عقدا بين طرفين.

رأي مختلف

الإعلامي كريم شغيدل اختلف مع النائب الجلبي حول السلطة الرابعة وعمل الصحفي. لكنه دعا الى التعامل مع القانون باعتباره واقع حال واقترح ان يسمى القانون بـ(حماية العمل الصحفي) كما اقترح ان يكون التعديل يقصد بالصحفي كل من يعمل بالصحافة. الإعلامي في قناة الفرات حافظ آل بشارة قال إن النقد مشروع من قبل الزملاء ولكن يجب ان يقدموا البديل، وهناك بعض التمنيات سابقة لأوانها فنحن نعيش في بلد الفساد والإرهاب وهناك أمور كثيرة غير قابلة للتطبيق، ومسألة المساواة غير واقعية فالطبيب والمهندس لا يتدخلون في التعبئة والرأي العام والصحفي بحاجة الى الحماية لأنه يتعرض الى الخطر، بالنسبة الى تحديد الأضرار الناتجة عن إفشاء معلومات تخص الدولة يجب ان تكون هناك محددات للاحتكام اليها لتحديد هذه الفقرة، الصحفي الان يطالب بالسكن ويطلب بتحديد صندوق تقاعد كل هذه الأمور متوفرة في الدول الأخرى ولا تعتبر تدخلا من الدولة في شؤون الصحفي، كتابة عقود العمل أرى من الطبيعي أن تكون النقابة هي الطرف الثالث، نقابة الصحفيين هي جهة شرعية مثل مجلس النواب، فنحن بلد انتخابي يضم مجلس نواب ونقابات عدة.

من جهتها، قالت الزميلة عالية طالب إن الدولة العراقية الحالية لم تلغ القوانين السابقة وما زالت تعمل بها، لكن النقابة لديها قانون سابق تعمل به الان، وهي اليوم تخرق ذلك القانون مثال ذلك استيفاء رسم الأجور الذي أصبح ٤٠٠ ألف دينار.

وأشارت طالب الى ان اغلب فقرات القانون المقترح مستندة على بنود القانون القديم مع تعديلات مشوهة ولكن الغرابة ان النقابة التي تسعى الى إيجاد قانون ينظم العمل الصحفي تخرق هي القوانين مثلا عدم التزامها بتنفيذ ما ينص عليه القانون النافذ بتزويد صندوق تقاعد الصحفيين بمبالغ مما تتسلمه من منح وتبرعات ومعونات تصل اليها لتغذية الصندوق. وعن العقود المبرمة مع الإعلاميين، أوضحت طالب أن القانون النافذ للنقابة يذكر ان على المؤسسات الإعلامية تزويد النقابة بقوائم كوادرها وعقودهم وليس العكس وهناك خرق جرى لقانون النقابة في عهد ابن رئيس النظام السابق يوم أصبح نقيبا للصحفيين اذ قام بإرسال عقود من النقابة للمؤسسات الإعلامية وهو ما تطالب به النقابة اليوم، القانون يحتوي على خروقات دستوري وقانونية.

المدى تتساءل

مدير عام مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون غادة العاملي تساءلت هل أن المقصود بالصحفي الذي يعمل في المؤسسات الإعلامية المسجلة في نقابة الصحفيين فحسب؟ موضحة ان مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون غير مسجلة في النقابة، وهو خيار راجع لها، بسبب عدم وجود إلزام بهذا التسجيل، كما تساءلت العاملي "هل ان هذا القانون لا يشمل صحفي مؤسسة المدى؟"

بدوره قال الصحفي حسين أسد انه بعد ان تم الاطلاع من قبله مع مجموعة من زملائه الإعلاميين على قانون حماية الصحفيين، ذهبوا الى تأسيس تجمع شبابي أطلق عليه "صاحبة الجلالة" موضحا انهم طرحوا دراستهم في ندوة في مجلس صفية السهيل، مشددا على وجود آراء متباينة بشأن ما قدموه، لافتا الى وجود حالة غريبة و هي تلقيه اتصالات هاتفية من شخص يعمل في مؤسسة إعلامية يرعاها ما يسمى بنقيب الصحفيين، يسأله فيها عن زملائه في التجمع وعن المؤسسات الإعلامية التي ينتمون إليها.

عتب النقابة

كما أشار أسد وهو مراسل قناة السومرية الى انه في يوم أمس الأول تلقى احد زملائه في القناة اتصالا وهو مدير القناة يعتب فيه المتصل على السومرية كونها تقف ضد مسودة القانون المقدمة. وبحسب اسد فإن مقالة لما يسمى بنقيب الصحفيين على إحدى مواقع الانترنت اعتبر فيها من يعترض على المسودة لديه ملفات فساد، مدعيا انه سيكشفها، متسائلا في الوقت نفسه "هل ان الصحفيين الشباب الذين يقفون بالضد من هذه المسودة لديهم ملفات فساد"؟، داعيا الى تأسيس دولة ديمقراطية يستطيع الصحفي فيها الوصول الى المعلومة ونشرها للمواطن، معربا عن أسفه كون ان الصحفي وبمجرد محاولة الخوض في موضوع الفساد فإن النتيجة تكون رصاصة تطلق من سلاح كاتم تستقر في رأسه تنهي بها حياته.

الشباب الصحفي

من جانبه سجل الصحفي حسام الحاج ملاحظاته على التعديلات التي وضعتها ما تسمى بنقابة الصحفيين على القانون، والتي ركز فيها على تكرار أحرف "او، الواو"، مشددا على ان هذين الحرفين وفق القانون عليهما بحوث ودراسات عديدة، كونهما يغيران مقصد نص المادة والقانون، مبينا انه تم عرض تعديل في احدى الندوات حيث عرفت المادة الأولى الصحفي بأنه المنتمي الى نقابة الصحفيين ومتفرغ للعمل الصحفي، مستدركا بالقول انه أعاد قراءته للمسودة الرسمية التي كتبت في موقع النقابة فوجد ان "الواو" قلبت الى "او"، مشيرا الى ضرورة الانتباه إلى هذا الموضوع.

حق الوصول إلى المعلومة

مدير مرصد الحريات الصحفية زياد العجيلي أشار الى أن الصحفيين عندما يحاولون البحث عن الفساد يتهمون مباشرة بأنهم تابعون الى جهات خارجية، مرجعا بالذاكرة الى ما قبل ٢٠٠٣ كيف كان النظام المباد يتهم كل من يدلي برأيه بأنه منتم الى حزب الدعوة، موضحا انه رفض قراءة القانون ونظر اليه باشمئزاز.

الصحفي قحطان عدنان عقب على الجلبي وأشار إلى أن الصحفي لا يستطيع دخول مدرسة ابتدائية بدون الحصول على عدة موافقات رسمية، كما ان الصحفي لا يستطيع الوقوف أمام سيطرة لالتقاط صورة في حين القائد العام لقوات المسلحة أوعز انه من حق المواطنين اخذ الصور في جميع الأماكن العامة، متسائلا كيف يمكن ان يلتقط المواطن صورة بالمقابل توجد هذا الكم من السيطرات الأمنية.

دعوة المدى

عامر القيسي مدير تحرير صحفية "المدى" قال إن الندوة تحول الكرة الى ملعب الكتل السياسية للعمل على تشكيل كتلة برلمانية تعمل على وقف هذا القانون كونه متعارضا مع العمل الصحفي ومعاديا للحرية، مشددا على ضرورة ان تقوم منظمات المجتمع المدني بواجبها

وفي ختام الجلسة دعت العاملي الى تشكيل هيئة تحرير بين عدد من الصحف تعمل على إصدار مطبوع من أربع صفحات تتضمن جميع الآراء الواردة من المحافظات والمؤسسات الأخرى، وإصدار ملحق خاص بذلك موضحا ان هذا الملحق يصمم مساء ويرسل الى جميع الصحف المشتركة فيه لكي يوزع معها وباسم معين يتم الاتفاق عليه.

وأضافت العاملي أن هذا الأمر سيعد الأول من نوعه كون هنالك شي واحد يربط جميع الصحفيين، والتي ستشكل قوى ضاغطة على البرلمان، ولكي تكون لهذه القوى كلمتها.

وأكدت العاملي اذا ما اتفقت الصحف على هذا الملحق ستشكل القوى الحقيقية الضاغطة وليس الـ ١٣ ألف منتم الى نقابة الصحفيين وهم لا يعرفون الصحًافة، لافتة الى وجود أشخاص لا يجيدون القراءة والكتابة حصلوا على هوية النقابة بمقابل مبلغ مالي معين.

■ احمد الجلبي

■ عدنان حسين

■ غادة العاملي

■ عالية طالب

■ عامر القيسي

■ حميد قاسم

■ حسام الحاج

■ كريم شغيدل

بالعربي الصريح

وزارة نقابة الصحفيين

علي عبدالسادة

نال قانون حماية الصحفيين من الجهد والحوار الكثير، ولم يكن هذا لان الجهة التي أعدته، وهي النقابة، وفرت فيه المادة التي ترقى الى حجم الجدل الذي أثارته على مدى شهور. على العكس فالسرد اليومي المنتج يوميا من أوساط صحفية وسياسية يواجه حقيقة فقر المسودة وما انطوت عليه موادها من عدم وضوح وإمكانية عالية لتأويل وتعدد التفاسير، بينما تعطي، في المجمل، لمعد القانون أوسع المجال لتكريس الواحدية والقيام بدور ريعي في توفير الخدمات العامة، دون ان تشتغل على جوهر العمل الصحفي وما يتوفر عليه من ضرورات حرية التعبير والوصول الحر للمعلومة.

أول الأمر، يشعر المختص والمهتم بالشأن الصحفي بان القانون مثل عطاء تمنحه الدولة وتخص به الصحفيين، الأمر الذي يثير الشك في أن الحكومة، وهي الملاحقة المراقبة من السلطة الرابعة، ستعطي الحماية ولا بد من ان تأخذ شيئا في مقابل ذلك. كما ان النص، المختلف حول عدد نسخ مسودته الأصلية، لا يفر من الحكومة، متورط بحبها، ولا يتيح لك نيل الاستقلال والقدرة على مراقبة عملها. هذا النص، مثلا، يتحدث عن ضوابط للحصول على المعلومة، وهي في أفضل الأحوال مرهونة بمعيار المصلحة العامة. وهذا تعبير موضوع لضمان ارتياح الحكومة التي تفصل المصلحة على مقياس اضطرابها وجنوح أطرافها إلى الاستئثار.

الأصل في الحماية، والفورة المرافقة من اجل قانون لها، هو اننا نواجه خللا في أنظمة وتشريعات العمل والضمان، لعموم شرائح المجتمع، لكن ما يشفع لطالبي هذه الحماية المقننة والمخصصة لهم هو ان ما يقومون به في بلد مضطرب يعالج من أمراض الفساد السياسي وغيره يضعهم في دائرة الخطر. ذلك مقنع للقبول بتشريع يضع الصحفي في مناطق أمينة. لكن ان تكون ضرورة القانون وحاجته مبررا لسذاجة النص والتشريع فلا حاجة لمثل هذه الحماية.

المسودة تشي بان النقابة مأسورة بالحرص على ان تبقى الجهة الأبوية للعمل الصحفي، مثلما كان عدي صدام ابا وحيدا وشرعيا للصحافة العراقية. النقابة مسكونة بعقلية قديمة في العمل النقابي، وهي امتداد لنمط متهالك في التعاطي في القضايا المهنية في ميدان الصحافة. هذه النقابة متأخرة كثيرا عن هواجس جيل جديد من الصحفيين، وهم لا يرونها الا كيانا يشبه دائرة تقاعد او مرفقا من مرافق الرعاية الاجتماعية. هل سمع أحدكم بان النقابة بمجلسها القديم والجديد فتحت مع مئات الصحفيين حوارا حول مستجد العمل وتطوره في العالم؟ هل اشتغلت على ما يقترفه الصحفيون العراقيون من صنيعة بعد ٢٠٠٣، هل لدينا صحافة ديمقراطية؟ لم تجب نقابتنا على هذا السؤال منذ ان استغرق صحفيون شباب في مواجهات حامية الوطيس مع نزعات شوفينية جديدة في عراق ما بعد صدام.

النقابة، التي تريد توفير الحماية، تتخيل ان المضي قدما في مشاريع قطع الأراضي والسيارات سيجعلها نقابة ديمقراطية معاصرة بينما تغض البصر عن قضايا أكثر اهمية. هذا النص، في ما لو أصبح تشريعا ملزما، سيكون بداية لسقوط مفاهيم أساسية في العمل الصحفي، سيكون بداية لتزويق إسكات الصحفيين وتكميم أفواههم. وهذا سبب المعارضة.

يقول مؤيد اللامي إن المعارضين مدفوعون من جهات سياسية. مع هذا القول من الصعب بمكان أن لا أتذكر قول رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي حين وصف دعاة الحريات العامة بأنهم مأجورون ومدفوعون من قبل جهات مخربة. وفي الحقيقة ان مؤيدي القانون، وهم زملاء صحفيون غالبيتهم من كبار السن، يرون فيه بابا تقليديا لضمان عطاءات الدولة، او النقابة. وهناك مؤيدون آخرون، ليسوا بصحفيين، وتمثلهم أصوات سياسية ترحب، أيما ترحيب بتقنين القمع ومنع الوصول الحر للمعلومة والتصرف بها. لست عضوا في النقابة، ولن أكون كذلك، ما لم اقتنع بأنني مسجل في كيان مهني رصين يرقى على طموحات صحفيين عراقيين في مرفق يعارك من اجل حرية التعبير لا ان يجتهد في زيارات مقار الحكومة من اجل عقود تعيين وسيارات وقطع أراض. هل تريد النقابة ان تصبح وزارة، على الأقل لن تتكبد عناء الطريق الى المنطقة الخضراء.

ما يعني ان حماية تأتي بها هذه النقابة أكثر ما توفره تكريس مرجعية النقابة، ستقتلنا وتعدم، علنا، طموحاتنا بان تسقط قصة استقصائية صغيرة وزيرا فاسدا.

النقابة بهذا القانون تحمي نفسها، والحكومة، منا وعلى حساب سطورنا في قادم الأيام.